

المفروض ان تنشأ بمقتضاه ثلاث شركات مشتركة لتصنيع الصواريخ المضادة للدبابات من طراز « سوينغ فاير » ، ومحركات وهياكل طائرات الهليكوبتر من طراز « لينكس » ، وعلى ان يبدأ الانتاج في اواخر العام ١٩٧٨ (راجع شهريات عدد ٧٨ من شؤون فلسطينية) .

وقد اعلنت مصر اثر ذلك ان قرار السعودية وقطر ودولة الامارات لن يؤثر على استمرار الهيئة ، وتنفيذها لتعاقداتها والمضي في سياسة التصنيع الحربي المفترضة وفقا لوجودها . ولكن الشركات البريطانية والفرنسية التي تعاقدت معها الهيئة ، او كانت على طريق التعاقد معها، تبدي قلقها العميق وشكها في امكان استمرار مصر منفردة في تنفيذ برامج الهيئة المذكورة ، بسبب مشكلات التمويل المالي في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تواجهها مصر . كذلك فانه ليس من المتوقع ان تقدم الولايات المتحدة الاميركية مساعدة مالية تكفل استمرار الهيئة بدون تمويل الدول العربية المذكورة. نظرا لكثرة التزامات الولايات المتحدة المالية نسبيا تجاه مصر ، نتيجة لتوقيعها المعاهدة مع اسرائيل - فضلا عن عدم حماسها اصلا لتشجيع قيام صناعة عسكرية عربية تعتمد على دول اوروسيا الغربية ، التي كانت سنستفيد من فوائض الدخول النفطية العربية عند تنفيذ مثل هذه المشروعات .

وفي الوقت نفسه صرح الامير فهد ، ولي العهد السعودي ، يوم ٧٩/٥/١٣ عقب اجتماعه بالرئيس الفرنسي « ديستان » بباريس ، ان « السعودية لن تدفع ثمن طائرات « ف - ٥ اي تايجر ٢ » الخمسين التي طلبت مصر شراءها من الولايات المتحدة كما كان مقررا » . وكان « الكونغرس » الاميركي قد وافق على

بيع مصر الخمسين طائرة المذكورة في ٧٨/٥/١٦ ، ضمن ما عرف بصفقة الطائرات الثلاثية لكل من مصر والسعودية واسرائيل ، التي شملت بيع اسرائيل ٧٥ طائرة « ف ١٦ » و ١٥ طائرة « ف - ١٥ » وبيع السعودية ٦٠ طائرة « ف - ١٥ » ، فضلا عن الخمسين طائرة « ف - ٥ اي » المذكورة لمصر . (راجع شهريات عددي ٧٧ و ٧٩ من شؤون فلسطينية) . وكان من المفروض ان تتسلم مصر الدفعة الاولى من هذه الطائرات ، وقدرها ١٠ طائرات، في اواخر ايلول (سبتمبر) ٧٨ . ولكن ذلك لم يتم بسبب رفع الولايات المتحدة لثمن الطائرات الى ٧٢٠ مليون دولار ، بدلا من ٤٠٠ مليون دولار كما كان مقررا في الاصل ، بحجة ان مصر تطلب اضافات تقنية معينة على الطائرات . وقد امتنعت السعودية عن المضي في تمويل الصفقة على هذا اساس ، ثم عادت ووافقت على تمويلها بسعر ٥٢٥ مليون دولار ، اثناء زيارة « براون » الاخيرة للمنطقة في شباط (فبراير) ١٩٧٩ . وذلك بعد ان تنازلت مصر عن بعض المعدات التي تجهز بها الطائرات المذكورة ، وتعهد موعد تسليم الدفعة الاولى منها الى مصر بحيث اصبح من المرجح ان يبدأ التسليم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . وقد أعلن « السادات » ، في حديث له يوم ٧٩/٥/١٣ ، انه سيطلب من الشعب الاميركي جمع الاموال والتبرعات لتغطية قيمة الصفقة المذكورة عندما تبلغه السعودية رسميا بقرارها بعدم تمويلها . وتجدر الاشارة ان هذه الطائرات كان من المفروض ان تحل جزئيا محل ٢٥٠ طائرة « ميغ - ٢١ » موجودة لدى مصر ، علما بأنها اقل قدرة من طائرات الجيل الثاني من « الميغ - ٢١ » المعروفة باسم « م ف » .

محمود عزمي

المفروض ان تنشأ بمقتضاه ثلاث شركات مشتركة لتصنيع الصواريخ المضادة للدبابات من طراز « سوينغ فاير » ، ومحركات وهياكل طائرات الهليكوبتر من طراز « لينكس » ، وعلى ان يبدأ الانتاج في اواخر العام ١٩٧٨ (راجع شهريات عدد ٧٨ من شؤون فلسطينية) .

وقد اعلنت مصر اثر ذلك ان قرار السعودية وقطر ودولة الامارات لن يؤثر على استمرار الهيئة ، وتنفيذها لتعاقداتها والمضي في سياسة التصنيع الحربي المفترضة وفقا لوجودها . ولكن الشركات البريطانية والفرنسية التي تعاقدت معها الهيئة ، او كانت على طريق التعاقد معها، تبدي قلقها العميق وشكها في امكان استمرار مصر منفردة في تنفيذ برامج الهيئة المذكورة ، بسبب مشكلات التمويل المالي في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تواجهها مصر . كذلك فانه ليس من المتوقع ان تقدم الولايات المتحدة الاميركية مساعدة مالية تكفل استمرار الهيئة بدون تمويل الدول العربية المذكورة. نظرا لكثرة التزامات الولايات المتحدة المالية نسبيا تجاه مصر ، نتيجة لتوقيعها المعاهدة مع اسرائيل - فضلا عن عدم حماسها اصلا لتشجيع قيام صناعة عسكرية عربية تعتمد على دول اوروسيا الغربية ، التي كانت سنستفيد من فوائض الدخول النفطية العربية عند تنفيذ مثل هذه المشروعات .

وفي الوقت نفسه صرح الامير فهد ، ولي العهد السعودي ، يوم ٧٩/٥/١٣ عقب اجتماعه بالرئيس الفرنسي « ديستان » بباريس ، ان « السعودية لن تدفع ثمن طائرات « ف - ٥ اي تايجر ٢ » الخمسين التي طلبت مصر شراءها من الولايات المتحدة كما كان مقررا » . وكان « الكونغرس » الاميركي قد وافق على